



عناصر المادة

موسكو تحصن قاعدة حميميم:
موسكو تنفي مناقشة الوجود الإيراني مع واشنطن:
النظام السوري ينقلب على "المصالحات" تحت أنظار روسيا:

موسكو تحصن قاعدة حميميم:

كتبت صحيفة الشرق الأوسط في العدد 14512 الصادر بتاريخ 22-8-2018 تحت عنوان: (موسكو تحصن قاعدة حميميم)

سارت موسكو خطوة إضافية لتعزيز دفاعات قاعدة حميميم الروسية قرب اللاذقية، بعد تزايد عدد الهجمات عليها خلال الشهرين الأخيرين، باستخدام طائرات مسيرة عن بعد مزودة بعبوات ناسفة. وأعلنت وزارة الدفاع الروسية أنها زودت القاعدة بـ«نسخة معدلة» من المنظومة الصاروخية قصيرة المدى من طراز «باتسيير» بعدما فشلت النسخة السابقة منها في مواجهة الهجمات.

وكشفت أمس صحيفة «أزفيستيا» الروسية تفاصيل عن التدابير التي اتخذتها وزارة الدفاع الروسية لتعزيز القدرات الدفاعية

للقاعدة، بعدها برزت ثغرة في درجة حمايتها من وسائل الهجوم قرية المدى.

وتزامن ذلك مع استمرار قوات النظام السوري في تعزيز وجودها بين اللاذقية، حيث تقع حميميم، ومحافظة إدلب فيما يبدو أنه تحضير لهجوم بري على هذه المناطق وسط استمرار المساعي الدبلوماسية بين موسكو وأنقرة للوصول إلى تسوية في إدلب.

على صعيد آخر، أفاد «المرصد السوري لحقوق الإنسان» بأن وجهاً من الدروز بمحافظة السويداء السورية شكلوا لجنة للفاوض مع «داعش» في شأن المختطفين والمخطوفات من أبناء المحافظة (السويداء) والمحتجزين لدى التنظيم منذ 25 من الشهر الماضي.

موسكو تنفي مناقشة الوجود الإيراني مع واشنطن:

كتبت صحيفة الحياة في عددها الصادر بتاريخ 22-8-2018 تحت عنوان: (موسكو تنفي مناقشة الوجود الإيراني مع واشنطن)

ظللت تأثيرات سنوات الحرب على أجواء اليوم الأول من عيد الأضحى، وفي حين ساد الترقب في إدلب شمال غربي البلاد تحسباً لمعركة جديدة، تواصلت الاغتيالات بين الفصائل المسلحة في المحافظة. وكان لافتاً إعلان ظهور نادر لزعيم «هيئة تحرير الشام» (جبهة النصرة سابقاً) أبو محمد الجولاني وهو يتقدّم موقعه على خطوط التماس مع قوات النظام في ريف اللاذقية الشمالي. وتزامناً مع حشود للنظام قرب دير الزور، أكدت مصادر في قوات سوريا الديمقراطية (قسد) أنها تستعد لإطلاق المرحلة الثالثة لإنهاك «داعش» شرق الفرات. في الوقت ذاته، نفت الأمم المتحدة إصدار أي «توجيهات سرية» في شأن سوريا ردًا على أسئلة وجهتها موسكو الإثنين، فيما نفت روسيا مناقشة الوجود الإيراني في سوريا مع واشنطن، واتهمت أطرافاً بتعطيل التسوية، نافية «وجود أي أجندات سرية في سوريا حالياً أو في الماضي».

ونفى المكتب الإعلامي في الأمم المتحدة إصدار إدارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية أو أي كيانات أخرى «توجيهات سرية في شأن سوريا». ونقلت وكالة « نوفوستي » الروسية عن المكتب قوله في بيان إن « هناك قواعد ومبادئ توجيهية داخلية وضعت في إطار العمليات التشاورية والنظام الموحد للأمم المتحدة لتقديم الدعم والمساعدة للمحتاجين في الأراضي السورية على أساس من المساواة وعدم التمييز »، مشدداً على أن « الأمم المتحدة تسعى إلى حل دائم انطلاقاً من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ».

وكان لا فروف كشف الإثنين الماضي أن بلاده بعثت إلى الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش طلباً للاستفسار عن توجيهات سرية في شأن حظر مشاركة المنظمة في إعادة إعمار سوريا.

و قبل يومين من لقاء مستشار الأمن القومي الأميركي جون بولتون مع رئيس مجلس الأمن القومي الروسي نيكولاي باتروشيف للبحث في عدد من القضايا، بينها سوريا وإيران، قال لا فروف إن « المشكلة في تسوية الأزمة لا تكمن في موقف روسيا بل في عدم رغبة بعض الأوساط في سوريا وحولها في تنفيذ القرار 2254 ». ونفت الناطقة باسم الخارجية ماريا زاخاروفا وجود « أي أجendas خفية لدى روسيا في السابق وفي الوقت الحالي »، نافية تصريحات أميركية بأن روسيا تعطل عمل اللجنة الدستورية في جنيف، ومشيرة إلى أن موسكو هي التي أطلقت هذه المبادرة في مؤتمر الحوار الوطني السوري في سوتشي نهاية كانون الثاني (يناير) الماضي. وفي حين قال الناطق باسم الكرملين ديمتري بيسكوف إنه « في ما يتعلق بالقضايا السورية، لا توجد دولة في العالم كروسيا تسهم في التسوية السياسية الدبلوماسية وتطبيع الحياة وخلق ظروف

لعودة اللاجئين»، نفي أن تكون موسكو وواشنطن بحثتا موضوع الحد من قوة إيران العسكرية في سوريا.

النظام السوري ينقلب على "المصالحات" تحت أنظار روسيا:

كتبت صحيفة العربي الجديد في العدد 1451 الصادر بتاريخ 22-8-2018 تحت عنوان: (النظام السوري ينقلب على "المصالحات" تحت أنظار روسيا)

ضرب النظام السوري بعرض الحائط كل تعهّدات الضامن الروسي المؤثقة في اتفاقيات "مصالحة" أبرمها الأخير مع المعارضة السورية المسلحة، وتنصّ على إلقاء السلاح والخروج إلى مناطق في الشمال السوري، مقابل تأمين حماية روسية للمدنيين، ولكن النظام وأجهزته استباحت هذه المناطق، فحصلت أكبر عمليات "تعفيف" شهدتها البلاد، فضلاً عن الاعتقالات والقتل تحت التعذيب، ومعاملة سكان هذه المناطق على أنهم "درجة ثانية" معرضون لكل أنواع الانتهاكات.

وتشنّ قوات النظام، منذ أيام عدة، حملة اعتقالات في العديد من المناطق التي أجرت "اتفاقات تسويات" مع النظام مقابل عدم التهجير، شملت محافظة حمص في الوسط، والغوطة الشرقية للعاصمة دمشق، ودرعا في جنوب البلاد. ولم توقف انتهاكات النظام في ما بات يُعرف بـ"مناطق المصالحات" عند هذه الحدود، بل قتلت قوات النظام مدنيين من هذه المناطق تحت التعذيب، ولعل الطبيب معتز حتياني، أبرز مثال على ذلك، إذ قضى تحت التعذيب أخيراً بعد اعتقاله في أحد مراكز الإيواء التي خرج إليها أهالي الغوطة الشرقية بالقرب من العاصمة دمشق. وكانت قوات النظام شنت أخيراً حملة اعتقالات كبرى في منطقة اللجاة في ريف درعا، تحت ذريعة البحث عن "خلايا تابعة لتنظيم داعش"، وأكّدت مصادر أهلية أن عشرات المدنيين جرى اقتيادهم من قبل قوات النظام، من منازلهم ونقلهم من قرى في منطقة اللجاة، بذريعة إعلان القرى التي أخرج المواطنون منها منطقة عسكرية، وتؤمن مطار خلدة العسكري. كما أجبر النظام مئات الشباب من هذه المناطق على الخدمة العسكرية في قواته خلافاً لنصوص الاتفاقيات التي أشرف عليها الجانب الروسي، ولكن النظام تجاوزها، مسقطاً التعهّدات الروسية، فيما لم تتحرك موسكو لإيقاف هذه التجاوزات.

وقبل هذه الانتهاكات، استباحت قوات النظام وميليشيات من الشبيحة الموالية لها، هذه المناطق كلها، وقامت بحملات "تعفيف" كبرى لمنازل المدنيين، تخلّتها عمليات تصفيات ميدانية جماعية، واغتصاب، وتنكيل بالنساء والأطفال وثّقّتها كامييرات الشبيحة أنفسهم إمعاناً منهم في إزلال سكان هذه المناطق.

ويعامل النظام سكان مناطق المصالحات على أساس أنهم مواطنون "درجة ثانية"، لا حقوق لهم، بل هم عرضة لكل انتهاك من قبل قواته، وأجهزته الأمنية، وميليشيات "الدفاع الوطني" التي تضم شبيحة النظام. وفي هذا الصدد، تفرض قوات النظام على سكان الغوطة الشرقية الراغبين في الوصول إلى العاصمة دمشق، الحصول على موافقات أمنية، وهي ورقة تُمنح بعد إجراء تحقيق مع طالبها يتضمن أسئلة حول ذويه ومن تبقى منهم داخل الغوطة، ومن خرج منهم نحو الشمال السوري، أو خارج سوريا.

وأجرى النظام عن طريق الجانب الروسي اتفاقيات "مصالحة" مع العديد من المدن والمناطق التي كانت خاضعة لسيطرة المعارضة، تضمّنت بنوداً متقابرة، تنصّ على عدم دخول هذه القوات إلى مدن وبلدات، وعدم اقتحامها، أو اعتقال مدنيين، أو مقاتلين في الجيش السوري الحر قاموا بـ"تسوية"، وتأمين الخدمات كافة للمدنيين. وخلال العامين الأخيرين، أجري العديد من اتفاقيات المصالحة، منها اتفاق مدينة داريا جنوب غربي دمشق في منتصف عام 2016، والتي سوّتها قوات النظام بالأرض، وجرى نقل مدنيين إلى مراكز إيواء مؤقت لا تتوفّر فيها مقومات الحياة الكريمة، ونقل المقاتلون ومدنيون

معهم إلى الشمال السوري.

المصادر: